

## تلقيح المواطنين أولاً.. وصفة كويتية للتمييز ضد الوافدين

المقيمين الأجانب الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق ممن تلقوا اللقاح. ومع ذلك، يصير معظم الوافدين على أن عدم المساواة في اللقاح لا يزال لافتاً للنظر. وقال عامل تنظيف منزلي يبلغ من العمر 55 عاماً من سريلانكا "لا أزال أنتظر مكالمة حتى أتلقى التطعيم. وفي اللحظة التي أتلقى فيها هذه المكالمة، سأذهب. أحتاج إلى اللقاح لأكون آمناً".

### وباء كورونا رسخ ظاهرة كراهية الأجانب المتنامية وضاعف من استياء العمال الوافدين وعمق الانقسامات الاجتماعية

ولم تصدر الحكومة تفصيلاً ديموغرافياً للوافدين الذين تم تطعيمهم مقابل الكويتيين منذ اندلاع الغضب بشأن عدم المساواة في منتصف فبراير الماضي، واكتفت بإصدار إحصاءات التطعيم الشاملة تظهر تلقي حوالي 500 ألف شخص جرعة واحدة على الأقل من لقاحات فايزر وأسترازينيكا، وفقاً للسلطات الصحية.

وحتى مع استمرار عدم تلقيح غالبية العاملين في مجالات الاتصال المباشر مثل محلات البقالة والمقاهي، تخطت الكويت إعادة فتح باب التلقيح مرة أخرى. وأعلنت الحكومة أن أولئك الذين يستطيعون إحضارهم على اللقاح سيكونون قادرين على الذهاب إلى المدارس في الخريف والذهاب إلى دور السينما في الربيع وتخطي الحجر الصحي بعد سفرهم خارج البلاد.

وتشعر العمال الوافدون في الكويت بهذا الإحباط من قبل. وعندما ضرب الوباء لأول مرة ألقى الشروع ومضيفو البرامج الحوارية والممثلات البارزات باللوم على الوافدين في انتشار الفيروس.

ومع انتشار فيروس كورونا في المناطق المزدحمة حيث يعيش العديد من الوافدين، فرضت السلطات عمليات إغلاق مستهدفة ونشرت أعداد الإصابة وفقاً للجنسيات. وعندما ارتفعت الإصابات بين الكويتيين، توقفت الحكومة عن نشر البيانات الديموغرافية.

وفي وقت سابق من هذا العام، حظرت الحكومة تجديد التأشيرات للوافدين الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاماً والذين لا يمتلكون شهادات جامعية، مما أدى فعلياً إلى طرد ما يقدر بنحو سبعين ألف شخص، بما في ذلك العديد من عاشوا في الكويت منذ عقود.

وقالت امرأة لبنانية تبلغ من العمر ثلاثين عاماً نشأت في الكويت ولا يزال أقربها الأكبر سناً ينتظرون تلقي التطعيم "هذا التمييز ليس جديداً بالنسبة إلينا. لقد أظهر هذا الوباء أسوأ ما في الأمر. لكن هذه حياة وموت. لم أكن أعتقد حقاً أن الأمر سيصل إلى هذه المرحلة".

أدى إلى عمليات ترحيل جماعية للعمال الفلسطينيين والأردنيين واليمنيين الذين دعم قادتهم العراق في الصراع، القلق بشأن الحاجة إلى الاستقلالية والاعتماد على الذات في الكويت حتى بعد أن ملاحم جنوب شرق آسيا هذا الفراغ.

ويقول روهان أدفاني الباحث في علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس "من السهل أن يُنظر إلى الوافدين على أنهم أصل جميع المشاكل في الكويت. لا يتمتع المواطنون بسلطة سياسية أو اقتصادية لذلك عندما لا يحسون ما يحدث بلدهم، يصبح الإلقاء اللوم على الأجانب هو المنفذ الرئيسي".

وشاهدت امرأة هندية تبلغ من العمر ثلاثين عاماً وأمضت حياتها كلها في الكويت صوراً على تطبيق إنستغرام لبعض المراهقين الكويتيين وهم يحتفلون بتلقيهم اللقاح، بينما لا يستطيع والدها البالغ من العمر اثنين وستين عاماً والمصاب بمرض السكري وارتفاع ضغط الدم تلقي اللقاح.

وقالت المرأة الهندية "كل الكويتيين الذين أعرفهم تم تطعيمهم. هذا الأمر مزعج ولا أجد طريقة تجعلني أشعر بأنني أنتمي إلى هنا بعد الآن".

وتكشفت وزارة الصحة الكويتية في وقت سابق من العام الجاري أن الكويت لقت مواطنيها بمعدل ستة أضعاف التطعيم لغير المواطنين. وفي ذلك الوقت وعلى الرغم من تسجيل حوالي 238 ألف أجنبي عبر الإنترنت لحجز موعد، تم استدعاء 18 ألفاً منهم فقط، معظمهم من الأطباء والمرضات والعاملين في شركات النفط الحكومية لتلقي اللقاح. وعلى الجانب الآخر تم تطعيم حوالي 119 ألف كويتي.

ومع توفر معلومات اللقاح باللغتين الإنجليزية والعربية فقط، يقول المحامون إن ذلك يستبعد العشرات من العمال ذوي الأجور المنخفضة من جنوب شرق آسيا الذين لا يتحدثون أياً من اللغتين. وقد أثار هذا التمييز جدلاً محتدماً على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث شجب المستخدمون ما وصفوه بأبحاث حالة من كراهية الأجانب في الكويت. ويقولون إن الوباء ضاعف من استياء العمال الوافدين وعمق الانقسامات الاجتماعية وزاد من عزم الحكومة على حماية شعبيها أولاً. وقد حذر مهنيون في المجال الطبي من أن هذا التمييز في الكويت يضر بالصحة العامة.

ومقارنة بالإمارات والبحرين وهما من بين أسرع الدول في التطعيم للفرد في العالم، فقد تأخرت حكومة الكويت في إتمام حملة التلقيح. وبينما ينتظر الوافدون لتلقي التلقيح، يقول مسعفون إن المواطنين الكويتيين ما زالوا مترددين في التسجيل بسبب الشائعات التي يتم تداولها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي. وبسبب تزايد عدد الإصابات، فرضت الحكومة حظر تجول ليلي صارم الشهر الماضي.

ومع تصاعد الضغط على وزارة الصحة خففت الحكومة من قيودها في الأسابيع الأخيرة، وازدادت أعداد

الكويت - ضاعفت جائحة كورونا من المصاعب التي يواجهها العمال الوافدون إلى الكويت بشكل متزايد في ظل بروز مواقف سلبية تجاههم بترجمتها بعض السياسيين في تحميلهم هذه الشريحة المستضعفة قسماً هاماً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية ودعوتهم إلى اتخاذ إجراءات بحق هؤلاء الوافدين ترقى أحياناً إلى مرتبة التمييز ضدّهم من قبل دعوة عضو سابق في البرلمان إلى عدم منحهم رخص قيادة المركبات أو منحهم من استخدام الطرقات العامة إلا مقابل رسوم مالية وذلك لحل مشكلة الازدحام المروري.

لكن التمييز ضد الوافدين إلى الكويت يتحول من مجرد دعوات إلى ممارسة عملية عندما يتعلق الأمر بلقاح فيروس كورونا، بحسب ما ورد في تقرير لاسوشيتد برس بإمضاء مراسلتها إيزابيل دبير، ورد فيه أن هؤلاء الوافدين الذين يديرون اقتصاد البلاد ويخدمون مجتمعها ويشكلون سبعين في المئة من السكان يفتقرون للحصول على لقاحات مضادة للفيروس.

وعلى عكس دول الخليج الأخرى التي أعطت جرعات لجماهير العمال الأجانب في سياق للوصول إلى مناعة شاملة، تعرضت الكويت لانتقادات بسبب تطعيم شعبيها أولاً. ومن هنا ينتظر العديد من العمال الوافدين من آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى الذين ينتظرون منازل المواطنين الكويتيين ويعتقدون باطفاهم ويقودون سياراتهم ويحملون البقالة لهم دورهم لتلقي جرعاتهم الأولى على الرغم من تحملهم وطأة الوباء.

ويضيف دي جونسون، يقود طارق صالح ابن شقيق الرئيس السابق مجموعة من المقاتلين المتمركزين في مواجهة الخطوط الامامية للحوثيين بمحافظة الحديدة. لكن طارق لا يظن إلى حد الآن خروجه عن سلطة الشرعية اليمنية التي يمثلها الرئيس هادي.

أما في مدينة عدن الساحلية الجنوبية فيسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على الوحدات العسكرية التابعة له، في ظل عاملين ثابتين معلنين بوضوح من قبل قيادات المجلس وهما رفض سيطرة جماعة الإخوان المخترقة للشرعية، والعمل على استعادة دولة الجنوب التي كانت قائمة قبل وحدة مطلع التسعينات من القرن الماضي.

وبينما يبدي الحوثيون تشدداً في اشتراطاتهم للدخول في وقف لإطلاق النار والجلوس إلى طاولة التفاوض ويطالبون بوقف التحالف العسكري الداعم للشرعية اليمنية بقيادة السعودية لكل عملياته ضدهم وفتح المنافذ البرية والبحرية والجوية لليمن، ترفض الشرعية خروج أي تسوية سياسية للمراع عن الثوابت المتمثلة في ما يعرف بالمرجعيات الثلاث، وهي المبادرة الخليجية ومرجعات الحوار الوطني والقرار الأممي 2216.

لكن تلك المرجعيات لا تعني الكثير للمجلس الانتقالي الجنوبي وهو ما عبر عنه نائب رئيس دائرته الإعلامية بالقول إن "الحديث عن المرجعيات الثلاث كأساس للحل في اليمن لن يكون سوى تأسيس لمشروع حرب قائمة، فلا حل من وجهة نظر المجلس سوى ذلك الذي يرضيه شعب الجنوب ويقبل به، وأي شيء خلاف ذلك سيكون مضيقاً للجهد والوقت وإطالة لأمد الصراع".

واعتبر صالح أن السير في عملية تسوية على أساس اليمن الموحد يتناقض مع المزاج الشعبي في الجنوب الذي قال إنه "ضد الوحدة"، مؤكداً أن ما يمكن ملاحظته بوضوح هو وجود "مزاج شائع في الشارع الجنوبي يرفض حتى فكرة يُمَنَّة الجنوب، باعتبار أن هذا الأمر كان في الماضي القريب مدخلاً لاحتلال أرضه واستعباد شعبه ونهب ثرواته".

وفي ظل رسوخ فكرة استعادة دولة الجنوب شعبياً كما تقول قيادات المجلس الانتقالي فإن الحلول المطروحة لتسوية الصراع في اليمن سلمياً تغدو في نظر منصور صالح "بعيدة عن فهم جوهر المشكلة واستيعاب الوضع في الجنوب"، مؤكداً أن "كل تلك الحلول لن تحقق سلماً دائماً لا في الجنوب ولا في اليمن، ولا تستخدم الشعبين الجارين (الجنوبي والشامي) اللذين واجها معاناة كثيرة من الحروب والظلم من قبل قوى النفوذ التي تشن الحروب باسم الوحدة".



خلال زيارة الأخير لدولة الإمارات، تعزيز العلاقات بين البلدين. وشملت المحادثات بحسب وكالة الأنباء الإماراتية "وأم" الصحة والطاقة والبنية التحتية.

أبو ظبي - بحث ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الأحد

## القفز على القضية الجنوبية يحد من فرص السلام في اليمن المجلس الانتقالي الجنوبي: لا حل على أساس الوحدة

اليمن حيث توجد غالبية السكان وبعد إزاحتهم من المشهد حليفهم الظرفي الرئيس السابق علي عبدالله صالح، من إيجاد كيان واضح المعالم لهم في مناطق سيطرتهم تصعب إزالتهم منه، وتتعرض في وجوده إعادة توحيد اليمن. وعلى طول ساحل البحر الأحمر، يضيف دي جونسون، يقود طارق صالح ابن شقيق الرئيس السابق مجموعة من المقاتلين المتمركزين في مواجهة الخطوط الامامية للحوثيين بمحافظة الحديدة. لكن طارق لا يظن إلى حد الآن خروجه عن سلطة الشرعية اليمنية التي يمثلها الرئيس هادي.

أما في مدينة عدن الساحلية الجنوبية فيسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على الوحدات العسكرية التابعة له، في ظل عاملين ثابتين معلنين بوضوح من قبل قيادات المجلس وهما رفض سيطرة جماعة الإخوان المخترقة للشرعية، والعمل على استعادة دولة الجنوب التي كانت قائمة قبل وحدة مطلع التسعينات من القرن الماضي.

وبينما يبدي الحوثيون تشدداً في اشتراطاتهم للدخول في وقف لإطلاق النار والجلوس إلى طاولة التفاوض ويطالبون بوقف التحالف العسكري الداعم للشرعية اليمنية بقيادة السعودية لكل عملياته ضدهم وفتح المنافذ البرية والبحرية والجوية لليمن، ترفض الشرعية خروج أي تسوية سياسية للمراع عن الثوابت المتمثلة في ما يعرف بالمرجعيات الثلاث، وهي المبادرة الخليجية ومرجعات الحوار الوطني والقرار الأممي 2216.

لكن تلك المرجعيات لا تعني الكثير للمجلس الانتقالي الجنوبي وهو ما عبر عنه نائب رئيس دائرته الإعلامية بالقول إن "الحديث عن المرجعيات الثلاث كأساس للحل في اليمن لن يكون سوى تأسيس لمشروع حرب قائمة، فلا حل من وجهة نظر المجلس سوى ذلك الذي يرضيه شعب الجنوب ويقبل به، وأي شيء خلاف ذلك سيكون مضيقاً للجهد والوقت وإطالة لأمد الصراع".

واعتبر صالح أن السير في عملية تسوية على أساس اليمن الموحد يتناقض مع المزاج الشعبي في الجنوب الذي قال إنه "ضد الوحدة"، مؤكداً أن ما يمكن ملاحظته بوضوح هو وجود "مزاج شائع في الشارع الجنوبي يرفض حتى فكرة يُمَنَّة الجنوب، باعتبار أن هذا الأمر كان في الماضي القريب مدخلاً لاحتلال أرضه واستعباد شعبه ونهب ثرواته".

وفي ظل رسوخ فكرة استعادة دولة الجنوب شعبياً كما تقول قيادات المجلس الانتقالي فإن الحلول المطروحة لتسوية الصراع في اليمن سلمياً تغدو في نظر منصور صالح "بعيدة عن فهم جوهر المشكلة واستيعاب الوضع في الجنوب"، مؤكداً أن "كل تلك الحلول لن تحقق سلماً دائماً لا في الجنوب ولا في اليمن، ولا تستخدم الشعبين الجارين (الجنوبي والشامي) اللذين واجها معاناة كثيرة من الحروب والظلم من قبل قوى النفوذ التي تشن الحروب باسم الوحدة".

غياب قضية استعادة دولة جنوب اليمن عن أجندة الأطراف العاملة على إيجاد مخرج سلمي للصراع في اليمن قد يحولها إلى لغم في طريق جهود التسوية عندما تبلغ مرحلة مناقشة التفاصيل النهائية، وذلك بفعل وجود حامل سياسي وعسكري قوي لتلك القضية يتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي الرافض بوضوح لأي حلول على أساس اليمن الموحد.

نفسها، فضلاً عن القضية الجنوبية التي يوجد أنصار كثيرون لها بجنوب اليمن كما أصبح لها حامل سياسي وعسكري مهم يتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي. وتقدّمت الملكة العربية السعودية التي تقود تحالفاً عسكرياً داعماً للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في مواجهة المتزدين الحوثيين، مؤخراً بمباراة لوقف إطلاق النار في خطوة وصفحت ببالغة الأهمية في سياق تهدئة الصراع تهيئداً لإطلاق عملية سلام أشمل في اليمن.

وجاء ذلك في وقت كشفت فيه الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من جهودهما لتقريب وجهات النظر بين المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تحول إلى طاولة الحوار.

لكن تشدد الحوثيين المرتبطين بدائرة القرار الإيراني وتمتعهم عن الاستجابة لتلك الجهود كشف حجم الصعوبات التي تواجه إطلاق عملية سلام في اليمن بقدر ما مثل نموذجاً عن تمسك أقرء الصراع كل بكاسبه، خصوصاً وأن تلك المكاسب لا تقتصر على الجوانب السياسية، بل هي أيضاً مكاسب ميدانية وسيطرة حقيقية على الأرض، وهو أمر لا ينطبق على الحوثيين وحدهم بل ينسحب على عدة أطراف حاضرة في رقعة الشطرنج اليمنية ومن بينها جهات منخرطة ضمن الشرعية نفسها مثل حزب الإصلاح الفرع اليمني من جماعة الإخوان المسلمين.

وغير أن المجلس الانتقالي الجنوبي دخل في حكومة شرعية شراكة برئاسة معين عبدالمكتمل تم تشكيلها بناء على اتفاق الرياض الذي رعته الملكة العربية السعودية بهدف فض الاشتباك الذي تحول في وقت سابق إلى صدام عسكري بين قوات الشرعية وقوات المجلس، إلا أن الأخير يعتبر الوضع الحالي مسألة مرحلية، أما الوضع الدائم الذي يطالب به ويسعى إلى تحقيقه فهو استعادة دولة جنوب اليمن التي كانت قائمة قبل الوحدة.

المعلنة في بداية تسعينات القرن الماضي. وأضاف صالح متحدثاً لوكالة سبوتنيك الروسية "طرح أي حلول على أساس بقاء الوحدة يجعل من خيار العنف والمواجهة خياراً قائماً، ما يعني عدم تحقق حالة الاستقرار المنشودة في المنطقة".

ورغم كثافة الاتصالات التي أجراها غريفيث وليندركينغ في المنطقة وانخراط الولايات المتحدة إلى جانب قوى إقليمية فاعلة على رأسها سلطنة عمان في جهود السلام في اليمن، إلا أن تفاصيل الحل المنشود ما تزال غائبة ما جعل التركيز ينصرف نحو التمهيد ووقف إطلاق النار. ويرجع متابعون للشأن اليمني غياب التفاصيل إلى عدم وجود رؤية واضحة ومشروع متكامل للسلام بسبب وجود معضلات حقيقية تتجاوز مجرد تباعد الرؤى بين الشرعية والحوثيين إلى تعدد القوى العاملة السلاح والممسكة بالأرض من جهة، وتعدّد الأطراف داخل الشرعية



روهان أدفاني  
من السهل أن يُنظر إلى الوافدين كأصل لجميع مشاكل الكويت

وقال طبيب كويتي يبلغ من العمر 27 عاماً "الوحيدون الذين رايتهم في مركز التطعيمات هم كويتيون. الكويت لديها سياسة المواطن أولاً في كل شيء، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصحة العامة".

وعندما تم إطلاق موقع تسجيل التطعيمات في الكويت في ديسمبر الماضي، أعلنت السلطات أن العاملين في مجال الرعاية الصحية وكبار السن وذوي الظروف الخاصة سيكونون في المرتبة الأولى. ومع مرور الأسابيع اتضح أن نصيب الأسد من الجرعات يذهب إلى الكويتيين، بغض النظر عن أعمارهم أو صحتهم. وفي البداية قال بعض العاملين في المجال الطبي من الوافدين إنهم لا يستطيعون حتى الحصول على مواعيد لتلقي التطعيم.

ويشتهر نظام العمل الكويتي بربطه إقامة الوافدين بوظائفهم ومنحه أصحاب العمل سلطة كبيرة على عمالهم الأجانب. لكن العداء تجاه الوافدين تصاعد منذ فترة طويلة في الكويت. وقد أثار إرث حرب الخليج عام 1991 الذي



مركز الكويت.. للكويتيين